مرشح الدائرة الثانية د. بدر الملا متحدثا

الحضور في مقر مرشح الدائرة الثانية د. بدر الملا

الملا: حماية المال العام والإسكان والفساد والجنسية من أولوياتي

مرشح الدائرة الثانية د. بدر الملا مرحبا بالحضور

جانب من ناخبي الدائرة الثانية

ناخبات الدائرة الثانية في مقر الملا

سلطان العبدان

قال مرشح الدائرة الثانية د. بدر الملا ان اهل الكويت استبشروا خيرا في هذا المجلس عندما دخلت بعض العناصر كأعضاء في البرلمان «وكنا نتأمل خدمة الكويت ولكن الذكاء الحكومي يستطيع التعامل مع أي مجلس وعنصر الرقابة لا يلبي الطموح» حيث وجدنا سننا غير حميدة.

واضاف الملا خلال افتتاح مقره الانتخابي: اولى السنن غير الحميدة اعتراف النواب في قاعة عبدالله السالم بأن هناك صفقات مع الحكومة، وأحدهم يقول بوضوح نحن في حل من كل اتفاقنا مع الحكومة اذا سقط الوزير الفلاني، والآخر يقول هناك اتفاق مع الحكومة لتحصين سمو رئيس مجلس الوزراء وكذلك اتفاقات على مسألة إعادة الجناسي.

وبين ان من السنن غير الحميدة بهذا المجلس ان هناك شطبا للاستجواب او نائب يوقع على طرح الثقة ويصوت ضد الطلب لذلك هذه الرقابة غير جدية، وفي جلسة مجلس الامة الاخيرة تأكد لنا ان هناك اخفاقا في جودة التشريع ولن تكون لدينا جودة بالتشريع، وانا تلمست في هذه الانتخابات بأن هناك احباطا وسؤالا من المواطنين هل تستطيع ان تصلح داخل هذا المجلس، ولا اعتقد ان هناك احباطا اكثر مما مررنا فيه.

واضاف: في مجلس 67 المجلس المزور تم تزوير إرادة الامة فيه وحصل نوع من ردة الفعل وأصبح الشعب محبطا من عملية تزوير الارادة وعندما اقتربنا من انتخابات 71 حصل نوع من أنواع تغيير التركيبة السكانية حتى ينعكس هذا التغيير بمجلس الامة.

وبين ان الشعب الكويتي اصر على ان يشارك في انتخابات 71 والحمد الله تم تأميم النفط في عام 75 وهذا نتيجة المشاركة، وهناك من الشرفاء من كون جهة ضغط والإصرار على مصلحة الوطن واتخذوا قراراتهم لمصلحة الشعب، لذلك نحن نتحسر في هذه الأيام، وكنا نرى في السابق جودة التشريع ونرى النواب ينظرون للمصلحة العامة، ونأمل بالأيام القادمة ان تكون هناك عناصر بذات القامات تستطيع ان تخدم الوطن.

وحول برنامجه الانتخابي بين المرشح الملا انه يعكس توجها في تعديل وتشريع وإلغاء أي قانون «ولدي اربع قضايا لا تقل أهمية عن أي قضايا اخرى» مشيرا الى ان القضية الاولى محور الشفافية في المركز المالي واليوم كل المواطنين يريدون معرفة المركز المالي للدولة ويريدون معرفة اذا كانت الدولة تدير المركز المالي بحصافة، مؤكدا انه بعد النفط ليس لدينا الا الصندوق السيادي وفوجئت بتعامل نواب مجلس الامة وهم يجهلون ما أسس الاستثمار فيه.

وأضاف: أي هزة تمس هذا الصندوق سيتضرر المال العام ويتضرر كل المواطنين وهل هذه الأموال تستثمر بدول آمنة سياسيا واقتصاديا وامنيا وقضائيا بحيث اذا حصل اي نزاع تكون أموالنا محافظا عليها.

وقال: نحن امام أزمة غذائية قادمة بسبب ازدياد عدد سكان الكرة الأرضية وأين استثمارات الحكومة في الأمن الغذائي بحيث لو حصلت اي ازمة امن غذائي في العالم تكون اولوية التصدير للكويت.

وبين ان المشكلة الإسكانية أصبحت تلد مشاكل اخرى وكل الوزراء لم يقدموا الحلول الواقعية للمشكلة الإسكانية وما يحصل مضر للمواطن والدولة وإيجار المواطن الآن حوالي 500 دينار وهذه كلفة كبيرة على المواطن، لذلك يجب ان تتحول الدولة من مقرض الى كفيل وهي الرهن العقاري بحيث يقترض المواطن لشراء منزل، والأفضل ان يدفع المواطن لمنزله ام يدفع إيجارا لغيره وبهذه الطريقة الدولة لن تقوم بدفع دينار واحد.

وبين ان البلد يئن من الفساد والقبيضة عادوا للظهور مجددا لاننا لم نعالج هذا الملف، وإذا نريد محاربة الفساد يجب ان نبحث عمن يدفع، وأتعجب ان مجلس الامة لم يشكل لجنة تحقيق بهذا الموضوع، ونحن بحاجة لتشريع يحظر على اي جهة حكومية السحب النقدي من البنك المركزي، وهذه الأموال هي التي تذهب للفساد وتشترى فيها الذمم، واليوم هناك صفقات تثار حولها الشبهات.

وقال ايضا نحن نعاني من خلل هيكلي، واتمنى ان تكون لدينا سلطة رابعة وهي سلطة رقابة مالية مستقلة بعيدة عن السلطات الثلاث اذا اردنا مواجهة الفساد، وما يحصل للاسف بهرجة إعلامية ولا يمكن وصفها انها رقابة حقيقية او جدية واتمنى ان تكون هناك سلطة رقابة مالية موجودة بالكويت.

وزاد بقوله: لدينا قضية مهمة جدا وهي قضية الجنسية والتجنيس حق سيادي للدولة ولكن للاسف الحكومة لم تكن على قدر الثقة في مسألة التجنيس والحكومة لم تكن حصيفة في هذا الملف، وكل يوم نرى حالات تزوير جناسي والسؤال من اعطاهم هذه الجناسي؟ لذلك الامر يحتاج لتبني هذا الملف تبنيا صادقا بعيدا عن التكسب السياسي وهذا الملف سيكون محل اهتمام ومتابعة ومساءلة.

مرشح الدائرة الثانية أيّد إسقاط القروض.. وأكد أنه لن يجعل القمر في يد والشمس في اليد الأخرى

محمد الحداد لـ«الأنباء»: لا تسألوني عن برنامجي الانتخابي ولكن عن دوري بعد وصولي إلى البرلمان

- هناك شركات تأخذ مناقصات لبناء المدن الإسكانية ولا تقوم ببنائها بالشكل السليم
- استقدام أطباء عالميين لتعليم الأطباء الكويتيين الخريجين والمكوث معهم فترة طويلة
- وضع المناهج التربوية من قبل متخصصين تربويين ليسوا بعيدين عن العملية التعليمية
- دعم القطاع الخاص لتوظيف الكويتيين ومنع دعم العمالة الوطنية غير العاملة

سامح عبدالحفيظ

أيد مرشح الدائرة الثانية د.محمد الحداد إسقاط القروض عن المواطنين الكويتيين، مؤكدا أن الكثير من الأسر الكويتية تعاني من الأعباء المعيشية، مستدركا بالقول «هي حملة لإسقاط القروض وليست فتنة لإسقاطهم في السجون».

وقال الحداد في لقاء صحافي مع «الأنباء» إنه من الضروري تطبيق القوانين فيما يتعلق بالقضية الإسكانية بشأن الشروط الجزائية على المقاولين المخالفين للعقود، مؤكدا أن هذه القضية تحتاج إلى تطبيق القانون وليس الوفرة المالية. ودعا إلى استقدام مستشفيات عالمية أو وكالات عنها في الكويت لإدارة المستشفيات الحكومية والصرف على تلك المستشفيات بدلا من الصرف على العلاج بالخارج.. وإلى تفاصيل اللقاء:

مرشح الدائرة الثانية د.محمد الحداد

القضية الإسكانية

للأمانة سنتكلم في شيء مستهلك وقضية أزلية ولكنها سهلة لأن الوفرة المالية موجودة لكن أين من يستغلها بالشكل السليم، لن نذكر أسماء، فهناك شركات تأخذ مناقصات لبناء المدن الإسكانية، فلماذا لا تقوم بالبناء بالشكل الصحيح؟ وإذا أخلت الشركة بالعقد فأين الشروط الجزائية؟ القضية الإسكانية تتطلب تطبيق القانون بالشكل الصحيح، فلنطبق الشرط الجزائي بالشكل الصحيح، ولننظر إلى مدينة جابر الأحمد وكل المناطق الجديدة فنجدها غير صحية وهناك هشاشة في الأرضيات، فأين المحاسبة؟

القضية الصحية

الكويت لديها وفرة مالية وبإمكانها استقدام أفضل الأطباء في العالم ليعمل في الكويت مقابل عقد، ولنحضر مستشفيات عالمية أو ننشئ مستشفيات وكيلة لتلك المستشفيات العالمية التي بها أفضل الأطباء، فالصرف على المستشفيات هنا أفضل ألف مرة من السفر إلى العلاج بالخارج.

حتى الأطباء الزائرين فلهم فترة معينة ومحددة وتكون بسيطة ولم نستفد منهم، وإذا مكث هنا شهرا وسافر فأين المتابعة؟ ولم يستفد منهم الخريجون الجدد أو الأطباء الموجودون.

الحل في استقدام أطباء عالميين يعلمون الأطباء الكويتيين ويمكثون معهم سنة أو سنتين ليتعلموا منهم.

التوظيف والإحلال

ما أسهل الحل في قضية التوظيف فلو دعمنا القطاع الخاص مع ربط هذا الدعم بالرقابة، ونمنع دعم الهيكلة، وهناك جمعيات كثيرة في الكويت، ولكن أعطوا الفرصة للقطاع الخاص.

لابد من توطين المواطنين وتسكينهم بدلا من المقيمين، وإذا كانت هناك وظائف لا يشغلها كويتيون ففي هذه الحالة نقوم بتوظيف المقيمين.

التعليم والمناهج

عندما يدير الوزارة طبيبا، فما خبرته في المناهج التربوية، فحضرت في إحدى المرات ندوة وفوجئت بأن من يجلس في الصف الأول كان من ضمن اللجنة التي تضع المناهج، وعند اختيار المناهج قام أحدهم وقال لم نختر هذا المنهج. ومن الأخطاء التي تحدث أن من يضع المناهج بعيد عن العملية التعليمية، عندي موجهون ومدرسون ومختصون هم المفترض أن يضعوا المناهج، فهم أصحاب خبرة في هذا المجال، «ولا يأتي أحد بعيد عن العملية التعليمية وينظر عليهم ويريد أن يطبق نظاما جديدا بعيدا عن الفكرة التربوية من الأساس».

إسقاط القروض

أنا مع إسقاط القروض، فمعنى هذه الكلمة أننا مع الشعب، بغض النظر عن أن الحكومة ستسقطها أم لا، لكنه موقف سواء كنت نائبا أو مرشحا أو مواطنا عاديا، شريحة كبيرة من المواطنين تريد إسقاط القروض لأن لديها مشاكل والأزمة واضحة.

فهناك من يبني بالمخالفة للقانون ليسكن ولده بدلا من أن يدفع الإيجار، هي حملة لإسقاط القروض وليست فتنة لإسقاطهم في السجون.

كلمة حرة

شعاري لن أجعل القمر في يد والشمس في يدي الأخرى، اليوم للأسف توجه الناخبين هو البرنامج الانتخابي وأعتذر منك، وأقول للمواطن لا تسأل عن البرنامج الانتخابي، ولكن ينبغي أن تسأل عما هو بعد البرنامج الانتخابي وما هو دوري بعدما أصل للمجلس.

أستطيع أن أتكلم كيفما أشاء عن البرنامج الانتخابي، ولكن هل أستطيع أن أسقط القروض؟! أو أحل القضية الإسكانية؟ بل الحل في يد الحكومة، ولكن إذا اجتمع كل أعضاء المجلس على كلمة واحدة من الممكن أن يحدث شيء.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar